نظرية الثمن وتوازن السوق التنافسية

سنتناول فى هذا الفصل : أولاً خصائص سوق المنافسة الكاملة ، ثم نبين بعد ذلك كيفية تحديد الثمن التوازنى لسلعة ما فى هذه السوق حيث تتفاعل قوى الطلب على السلعة وعرض السلعة معاً لتحديد الثمن التوازنى والكمية التوازنية لتلك السلعة ، ثم نعرض أخيراً لبعض صور التدخل الحكومى فى السوق المتنافسة .

أولاً : خصائص سوق المنافسة الكاملة :

١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) : وهذا يعنى أن الكمية التى يعرضها كل بائع تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الكميات المباعة من السلعة فى السوق مما يؤدى بدوره إلى عدم قدرة أى بائع بمفرده على التأثير فى سعر السلعة السوقى.

٢ - حرية الدخول إلى والخروج من السوق : وهذا يتضمن عدم وجود إحتكار فى السوق أو عدم وجود تدخل خارجى فى تحديد الأثمان والكميات .

٣ - تجانس وحدات السلعة المباعة فى السوق تجانساً تاماً : بمعنى أن وحدات السلعة تكون متماثلة تماماً من حيث الشكل والوزن والتعبئة والعلامة التجارية .

٤ - العلم التام بأحوال السوق : حيث تكون كل المعلومات عن السوق من حيث نوعية السلع وأسعارها متاحة تماماً أمام كل من المستهلكين والمنتجين .

٥ - ثبات ثمن السلعة المباعة فى السوق : نتيجة لتوافر الشروط السابقة يكون للسلعة ثمن واحد فقط لا يتغير وهذا الثمن هو الذى يحقق للمستهلك أقصى إشباع ممكن وفى نفس الوقت يحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة .

ثانياً : كيفية تحديد التوازن :

يترتب على تفاعل قوى الطلب والعرض فى سوق المنافسة الكاملة تحديد كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية للسلعة المباعة فى السوق . ولمعرفة كيفية تحديد الثمن التوازنى والكمية التوازنية فى سوق المنافسة الكاملة سنبدأ أولاً بتكوين جدول يوضح كل من الكميات المطلوبة والمعروضة عند كل ثمن من أثمان السلعة المباعة فى السوق ثم نلى ذلك بالرسم البيانى الذى يوضح ذلك المفهوم .

جدول (٣-١)

الكمية المطلوبة والمعروضة من سلعة ما

ثمن السلعة بالدولار	الكمية المطلوبة بالكيلو	الكمية المعروضة بالكيلو
١٠	١٠٠	٤٠
٢٠	٩٠	٦٠
٣٠	٨٠	٨٠
٤٠	٧٠	١٠٠
٥٠	٦٠	١٢٠

فـى الجـدول السـابق ، يلاحـظ ان إرتفـاع ثمـن السـلعة قـد أدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة مـن السـلعة نتيجـة لإنطبـاق قـانون الطلـب والـذى يوضـح العلاقـة العكسية بـين الثمـن والكميـة المطلوبـة ، فـى الوقـت نفسـه أدى إرتفـاع نفس الثمـن إلى زيـادة الكميـة المعروضـة مـن السـلعة نتيجـة لإنطباق قـانون العـرض والـذى يوضـح العلاقـة الطرديـة بـين الثمـن والكميـة المعروضـة .

ويوضـح الجـدول السـابق أنـه يوجـد ثمـن واحـد (٣٠) ، عنـده تتساوى الكمية المطلوبـة مـع الكميـة المعروضـة (٨٠) ، ويسـمى ذلـك الثمـن بالثمن التوازنـى للسـلعة ، فـإذا كـان الثمـن السـائد للسـلعة مثـلاً يسـاوى (٢٠) فمعنـى ذلـك أن الكميـة المطلوبـة (٩٠) تكـون أكـبر مـن الكميـة المعروضـة (٦٠) ممـا يـؤدى إلى وجـود فـائض طلـب يسـاوى (٣٠) وهـو يمثـل الزيـادة فـى الكميـة المطلوبـة عـن الكميـة المعروضـة ، ويـؤدى فـائض الطلـب إلى إرتفـاع الثمـن مـرة أخـرى حتـى يصـل إلى الثمـن التوازنـى (٣٠) والـذى يساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة . أمـا إذا كـان الثمـن السـائد للسـلعة مثـلاً هـو (٤٠) ، فمعنـى ذلـك وجـود فـائض عـرض يسـاوى (٣٠) ، حيـث تكـون الكميـة المعروضـة (١٠٠) أكـبر مـن الكميـة المطلوبـة (٧٠) ، ووجـود فـائض العـرض يـؤدى فـى النهايـة إلى إنخفـاض الثمـن حتـى يصـل إلى الثمـن التوازنـى (٣٠) والـذى يعـادل بـين الكميـة المطلوبـة والكميـة المعروضـة .

والشكل البيانى التالى يوضح مـا سبق :

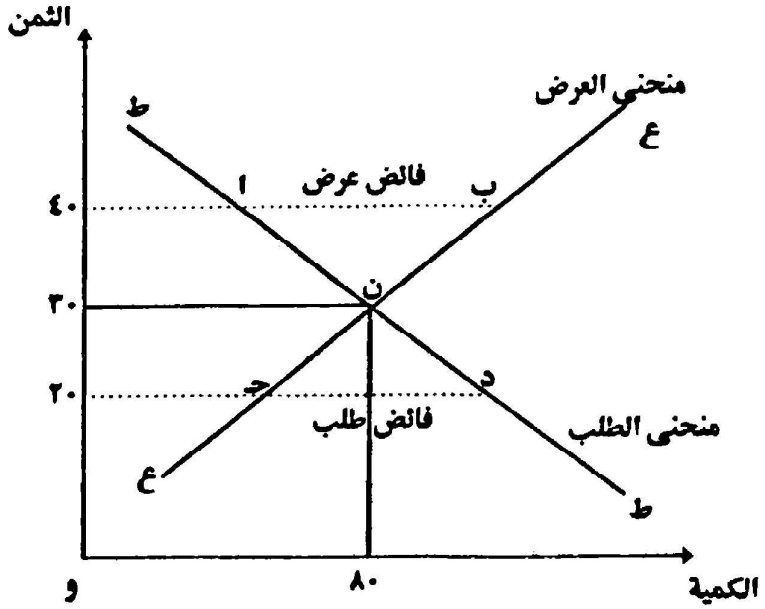

الشكل (٣-١)

فى الشكل البيانى السابق نجد أن النقطة (ن) وهى نقطة تقاطع منحنى الطلب ط ط ومنحنى العرض ع ع تعبر عن نقطة توازن السوق حيث تحدد تلك النقطة كل من الثمن التوازنى للسلعة فى السوق التنافسية وهو ما يعادل (٣٠) والكمية التوازنية وهى تعادل (٨٠)، والوضع التوازنى السابق هو وضع توازنى مستقر حيث أن الإبتعاد عنه سيولد قوى ضاغطة تؤدى إلى العودة إليه مرة أخرى.

فإذا إفترضنا على سبيل المثال أن الثمن السائد فى السوق (٤٠) كان أكبر من الثمن التوازنى (٣٠)، فمعنى ذلك زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة أو ما يسمى بفائض العرض والذى يعادل المسافة الأفقية (ا ب)، ونتيجة لوجود فائض العرض سينخفض الثمن مرة أخرى حتى يصل إلى الثمن التوازنى (٣٠)، ويحدث العكس تماماً إذا ما إفترضنا أن الثمن السائد فى السوق (٢٠) كان أقل من الثمن التوازنى

(٣٠) ، فسوف يؤدى ذلك لوجود فائض طلب يقدر بالمسافة (حـ د) مما يدفع بالثمن مرة أخرى للإرتفاع حتى الثمن التوازنى (٣٠) .

ومعنى ما سبق هو أن الثمن التوازنى فى السوق المتنافسة هو ذلك الثمن الذى يعادل الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

ويمكننا أيضاً توضيح مفهوم التوازن المستقر فى السوق المتنافسة باستخدام ما يسمى بثمن الطلب وثمن العرض . وثمن الطلب يعرف بأنه أقصى حد للثمن يكون المستهلكون مستعدون لدفعه فى مقابل شراء السلعة ، بينما ثمن العرض يعرف على أنه الحد الأدنى للثمن الذى يقبله البائعون فى مقابل بيع السلعة . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :

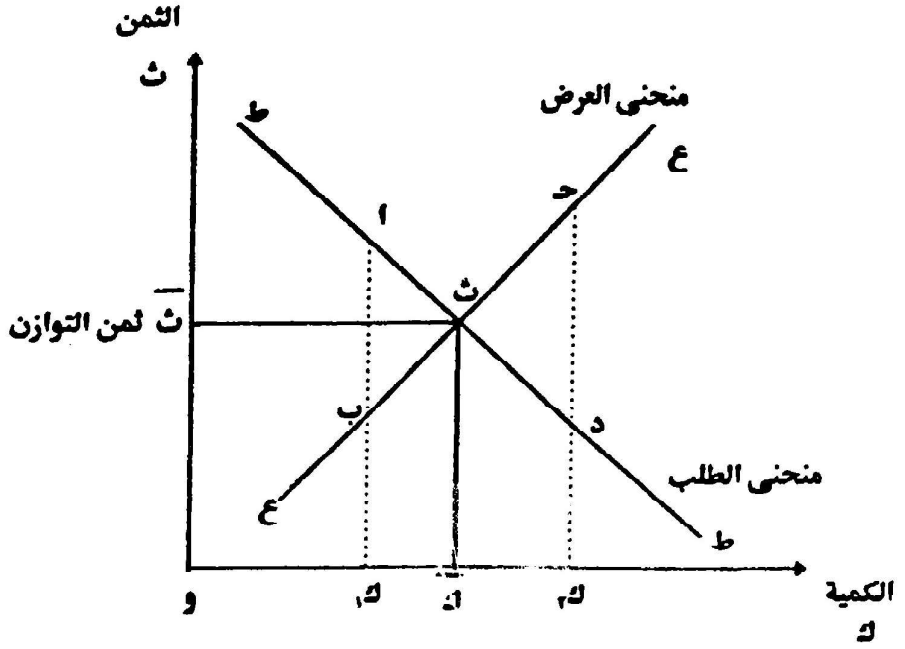

كمية التوازن

الشكل (٣-٢)

فى الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن (ن) تحدد لنا كل من الثمن التوازنى (و ث) والكمية التوازنية (و ك) .

فإذا إفترضنا أن الكمية المباعة فى السوق كانت هى (و ك١) ، أى أنها أقل من الكمية التوازنية ، فسوف نجد عند هذه الكمية أن ثمن الطلب (ك١ ا) أكبر من ثمن العرض (ك١ ب) ، ومعنى زيادة ثمن الطلب عن ثمن العرض هو أن المستهلكين مستعدين لدفع ثمن أكبر من ذلك الثمن الذى يقبله المنتجون كحد أدنى ، وهذا سيشجع البائعون على زيادة الإنتاج والعرض من السلعة حتى تزداد الكمية ونصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (و ك) .

أما إذا إفترضنا حدوث العكس بمعنى أن الكمية المباعة فى السوق كانت (و ك٢) ، أى أنها أكبر من الكمية التوازنية ، فسوف يترتب على ذلك أن ثمن عرض هذه الكمية (ك٢ حـ) سيكون أكبر من ثمن طلبها (ك٢ د) ، وهذا يعنى أن البائعين يطلبون فى السلعة كحد أدنى ثمناً أكبر من ذلك الثمن الذى يكون المستهلكون مستعدين لدفعه كحد أقصى فى سبيل شراء السلعة ، وهنا سيتجه البائعون إلى تخفيض الكميات المباعة من السلعة حتى نصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (و ك) .

وحاصل ما تقدم هو أنه توجد كمية توازنية وحيدة هى التى تساوى بين ثمن الطلب وثمن العرض ، حيث نجد أن الكمية التوازنية (و ك) هى التى تعادل بين كل من ثمن الطلب (و ث) وثمن العرض (و ث) عند وضع التوازن .

ثالثاً : أثر التغيرات فى الطلب والعرض على الوضع التوازنى :

يتأثر الوضع التوازنى فى السوق التنافسية بكل من التغيرات فى الطلب والعرض . فكما سبق وذكرنا فى الفصول السابقة فإن التغيرات فى الطلب تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بإفتراض ثبات ثمن السلعة نفسها ، فزيادة الطلب تعنى إنتقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى نتيجة لإرتفاع أثمان السلع البديلة أو إنخفاض أثمان السلع المكملة أو زيادة الدخل أو تغير الأذواق فى صالح السلعة . ويحدث العكس تماماً فى حالة إنخفاض أثمان السلع البديلة أو إرتفاع أثمان السلع المكملة أو نقص الدخل أو تغير الأذواق فى غير صالح السلعة ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب بالكامل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى .

كما أن التغيرات فى العرض تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل العوامل المحددة للعرض بإفتراض ثبات ثمن السلعة نفسها ، فزيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى نتيجة لإنخفاض أثمان السلع الأخرى ، أو إنخفاض أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تحسن المستوى الفنى للإنتاج . ويحدث العكس تماماً فى حالة إرتفاع أثمان السلع الأخرى ، أو إرتفاع أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تدهور المستوى الفنى للإنتاج ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى .

وفيما يلى سوف نوضح بيانياً أثر التغيرات فى الطلب ، وأثر التغيرات فى العرض ، وأثر التغيرات فى كل من الطلب والعرض معاً وذلك على الوضع التوازنى فى السوق المتنافسة .

(١) أثر التغيرات فى ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :

ا - زيادة الطلب مع ثبات العرض :

سبق وذكرنا أن زيادة الطلب تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب مع ثبات ثمن السلعة نفسها مما يؤدى لإنتقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين كما يوضح الشكل التالى :

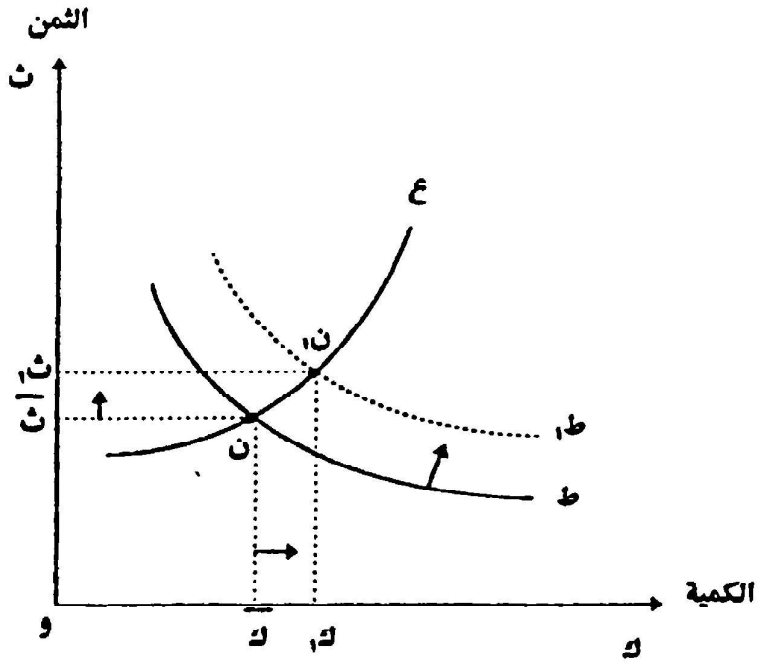

الشكل (٣-٣)

فى الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن الأصلية (ن) وهى نقطة تقاطع كل من منحنى الطلب (ط) ومنحنى العرض (ع) تحدد لنا كل من الثمن التوازنى (و$\overline{ث}$) والكمية التوازنية (و$\overline{ك}$) . وبإفتراض حدوث تغير فى بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بخلاف الثمن ، كإرتفاع أثمان السلع البديلة على سبيل المثال ، فسيؤدى ذلك إلى

إنتقال منحنى الطلب ، بالكامل إلى جهة اليمين متخذاً الوضع (ط١) وموازياً للمنحنى الأصلى (ط) مع ثبات منحنى العرض على حاله عند الوضع (ع) ، وعندما يتقاطع منحنى الطلب الجديد (ط١) مع منحنى العرض (ع) ، يتكون لدينا نقطة توازن جديدة وهى (ن١) ، والتى توضح إرتفاع الثمن التوازنى من (و$\bar{ث}$) إلى (و ث١) ، وزيادة الكمية التوازنية من (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) . وحاصل ما تقدم هو أن زيادة الطلب مع ثبات العرض قد أدى إلى إرتفاع كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية .

ب - نقص الطلب مع ثبات العرض :

فى هذه الحالة تحدث النتيجة العكسية تماماً للحالة السابقة ، حيث يعنى نقص الطلب إنتقال المنحنى بالكامل إلى جهة اليسار نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب بخلاف الثمن ، ومع ثبات منحنى العرض على حاله ، ستوضح لنا نقطة التوازن الجديدة إنخفاض كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية ، ويوضح الشكل التالى تلك النتيجة حيث يتضح إنخفاض الثمن التوازنى من (و$\bar{ث}$) إلى (و ك١) وكذلك إنخفاض الكمية التوازنية من (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) .

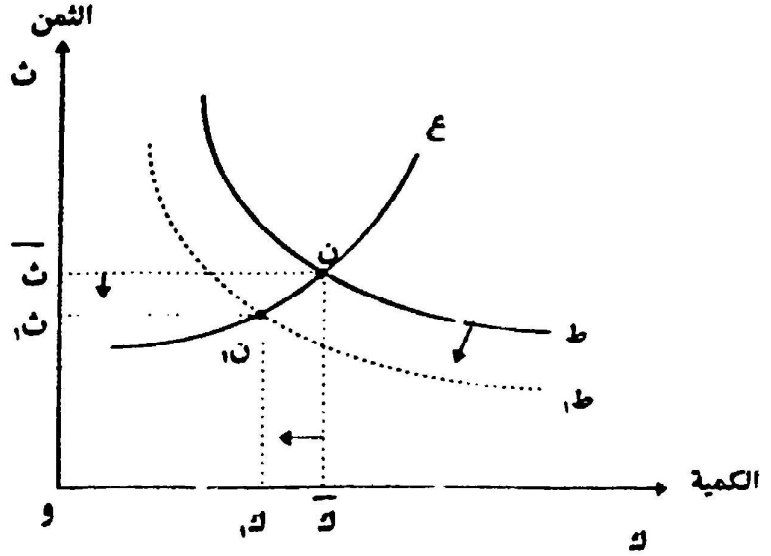

الشكل (٣-٤)

(٢) أثر التغيرات فى ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

ا - زيادة العرض مع ثبات الطلب :

ينتقل منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن كإفتراض حدوث إنخفاض فى أثمان السلع الأخرى مثلاً . ويوضح الشكل التالى أثر زيادة العرض مع ثبات الطلب على الوضع التوازنى .

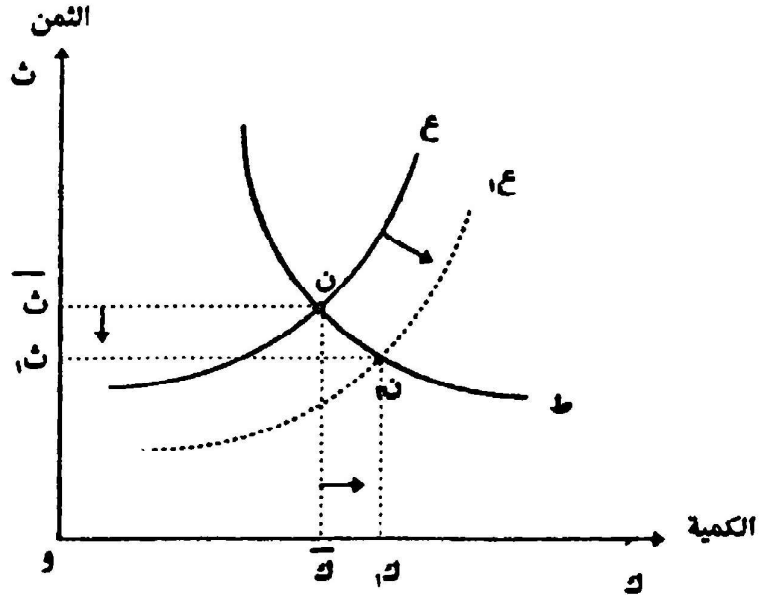

الشكل (٣-٥)

فى الشكل السابق نجد أن زيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين وذلك من الوضع (ع) إلى الوضع (ع١) ، حيث يتقاطع منحنى العرض الجديد (ع١) مع منحنى الطلب الذى لم يتغير (ط) وذلك عند النقطة التوازنية الجديدة (ن١) . وتوضح تلك النقطة التوازنية الجديدة إنخفاض الثمن التوازنى من (و ث) إلى (و ث١) ، بينما زادت الكمية التوازنية من (و ك)

إلى (و ك١) . ومعنى ما سبق هو أن زيادة العرض مع ثبات الطلب سيؤدى إلى إنخفاض الثمن التوازنى وزيادة الكمية التوازنية .

ب - نقص العرض مع ثبات الطلب :

فى هذه الحالة سيحدث الأثر العكسى تماماً للحالة السابقة ، حيث سنجد أن نقصان العرض نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن سيؤدى إلى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى ، ومع ثبات منحنى الطلب على حاله ، توضح نقطة التوازن الجديدة إرتفاع الثمن التوازنى للسلعة بينما تنخفض الكمية التوازنية ، ويوضح الشكل التالى تلك النتيجة حيث يتضح من هذا الشكل إرتفاع الثمن التوازنى من (و ث) إلى (و ث١) بينما إنخفضت الكمية التوازنية من (و ك) إلى (و ك١) .

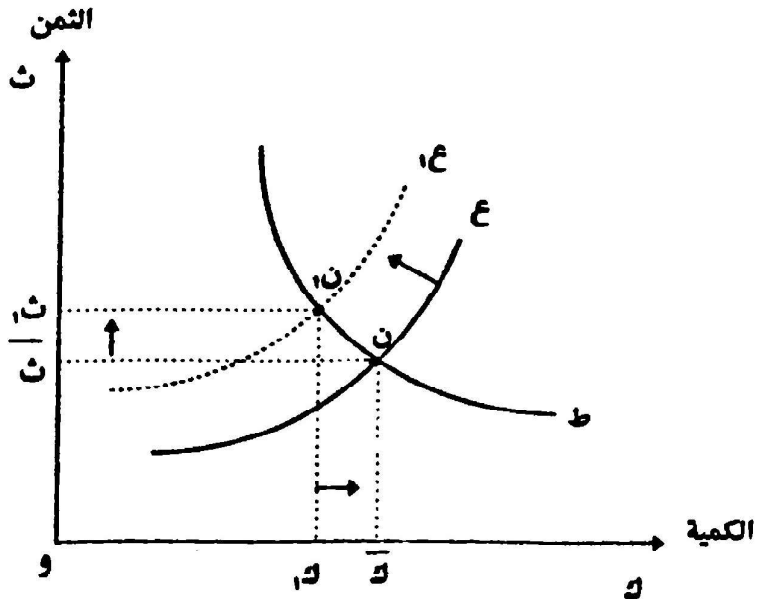

الشكل (٣-٦)

(٣) أثر التغيرات فى ظروف كل من الطلب والعرض معاً:

فى هذه الحالة سنواجه بالعديد من الإحتمالات سنذكرها فيما يلى :

أولاً : زيادة كل من الطلب والعرض معاً :

١ - زيادة كل من الطلب والعرض بنفس المقدار :

ومعنى ذلك أن مقدار الزيادة فى الطلب يتعادل مع مقدار الزيادة فى العرض ، ونقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الجديد تحدد لنا نقطة التوازن الجديدة كما يوضح الشكل التالى:

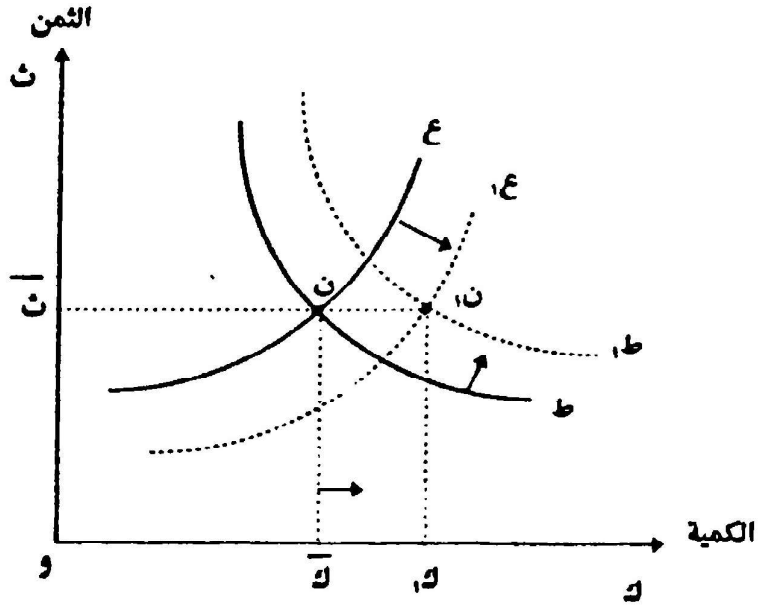

الشكل (٣-٧)

الأثر على الوضع التوازنى هو :

- ثبات الثمن التوازنى عند (و ث) .
- زيادة الكمية التوازنية من (و ك) إلى (و ك١) .

٢ - زيادة كل من الطلب والعرض بمقادير مختلفة :

ا - زيادة الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض :

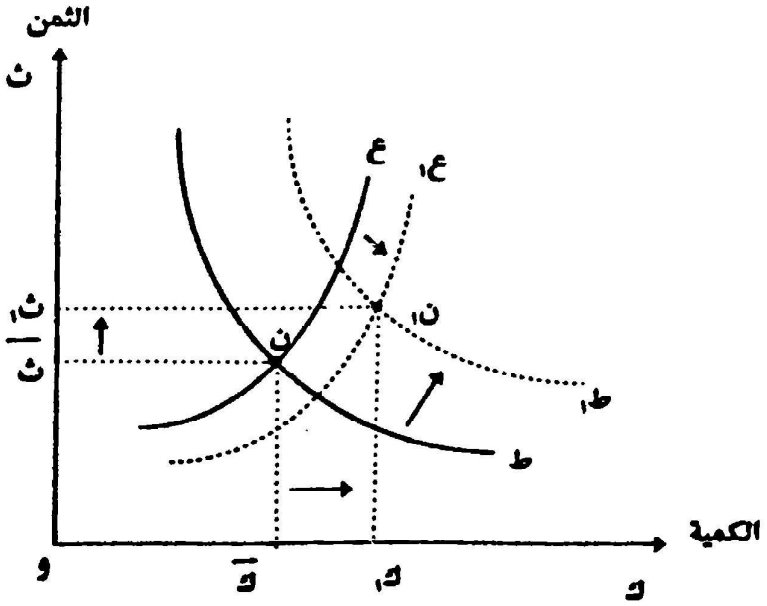

الشكل (٣-٨)

الأثر على الوضع التوازني هو :

- زيادة الثمن التوازني من (و$\overline{ث}$) إلى (و ث١) .
- زيادة الكمية التوازنية من (و$\overline{ك}$) إلى (و ك١) .

ب - زيادة العرض بمقدار أكبر من زيادة الطلب :

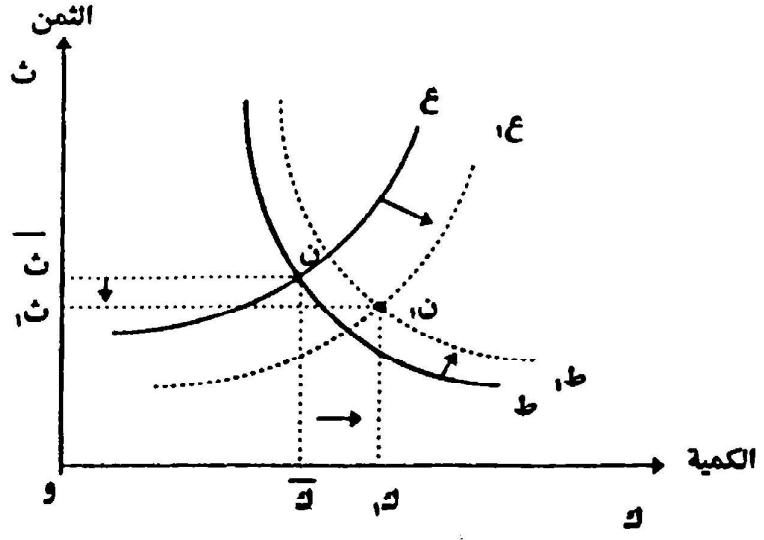

الشكل (٣-٩)

الأثر على الوضع التوازني هو :

- إنخفاض الثمن التوازني من (و$\bar{ث}$) إلى (و ث١) .
- زيادة الكمية التوازنية من (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) .

ثانياً : نقص كل من الطلب والعرض معاً :

١ - نقص كل من الطلب والعرض بنفس المقدار :

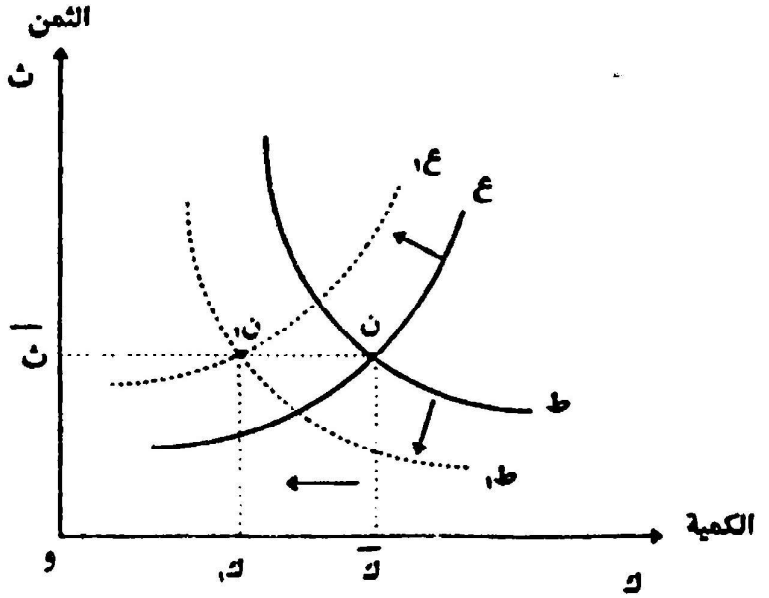

الشكل (٣-١٠)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- ثبات الثمـن التوازنـى عنـد (و$\bar{ث}$) .

- إنخفـاض الكميـة التوازنيـة مـن (و$\bar{ك}$) إلى (و ك$_{١}$) .

٢ - نقص كل من الطلب والعـرض بمقـادير مختلفـة :

ا - نقص الطلب بمقدار أكبر من نقـص العـرض :

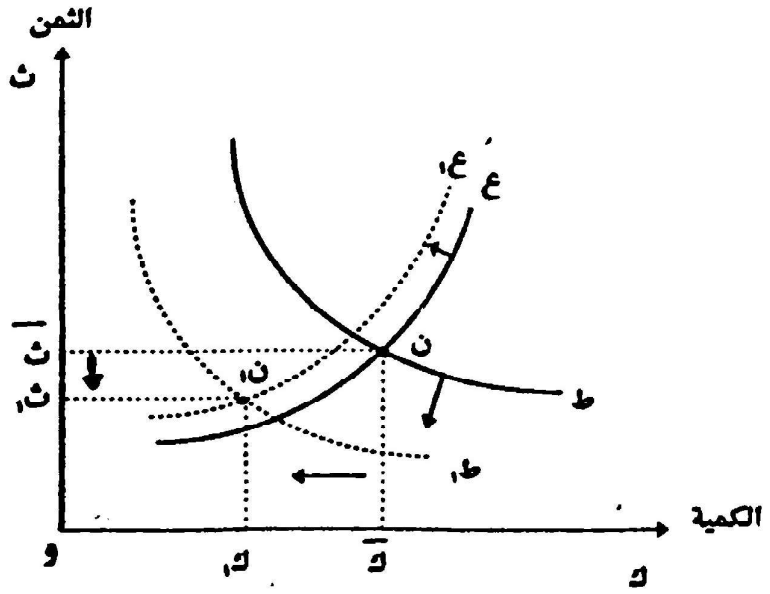

الشكل (٣-١١)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إنخفـاض الثمـن التوازنـى مـن (و$\bar{ث}$) إلى (و ث$_{١}$) .

- إنخفـاض الكميـة التوازنيـة مـن (و$\bar{ك}$) إلى (و ك$_{١}$) .

ب - نقص الطلب بمقدار أقل من نقص العرض :

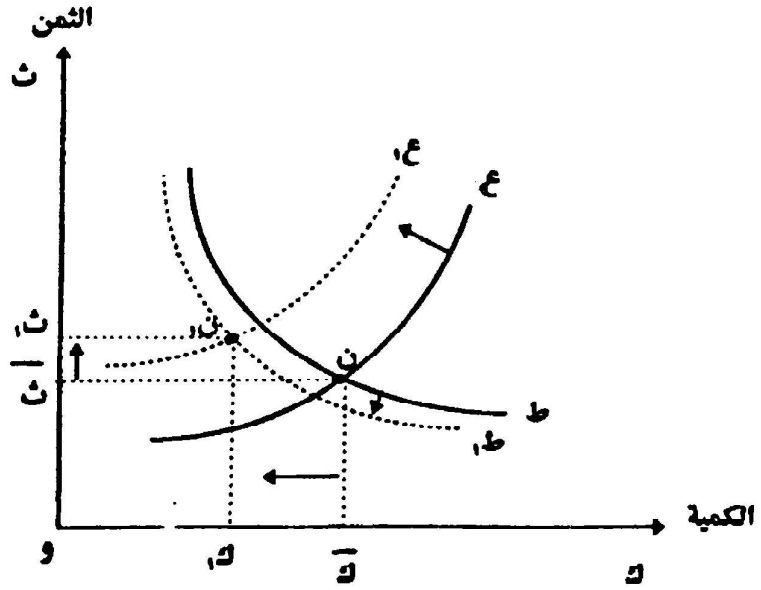

الشكل (٣-١٢)

الأثر على الوضع التوازني هو :

- إرتفاع الثمن التوازني من (وث) إلي (وث،) .
- إنخفاض الكمية التوازنية من (وك) إلى (وك،) .

ثالثاً : زيادة الطلب ونقص العرض :

١ - زيادة الطلب بمقدار يعادل نقص العرض :

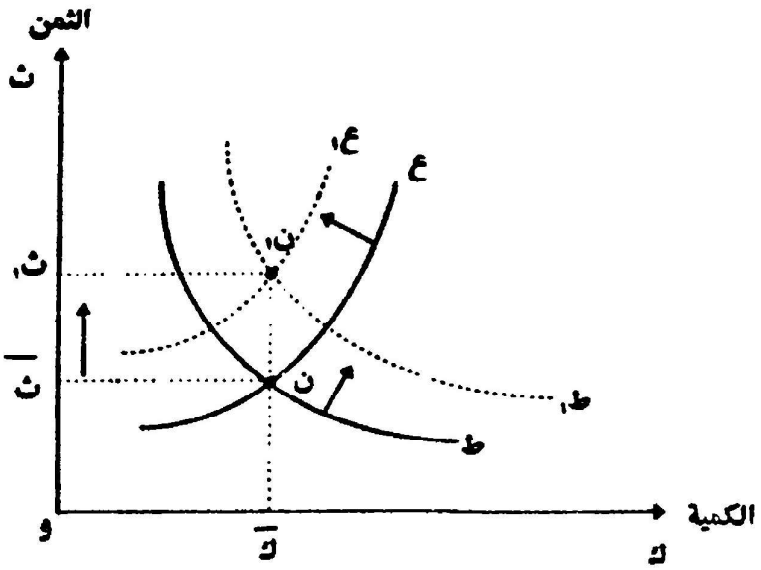

الشكل (٣-١٣)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إرتفاع الثمن التوازنى من (و$\bar{ث}$) إلى (و ث١) .
- ثبات الكمية التوازنية عند (و$\bar{ك}$) .

٢ - زيادة الطلب بمقدار أكبر من نقص العرض :

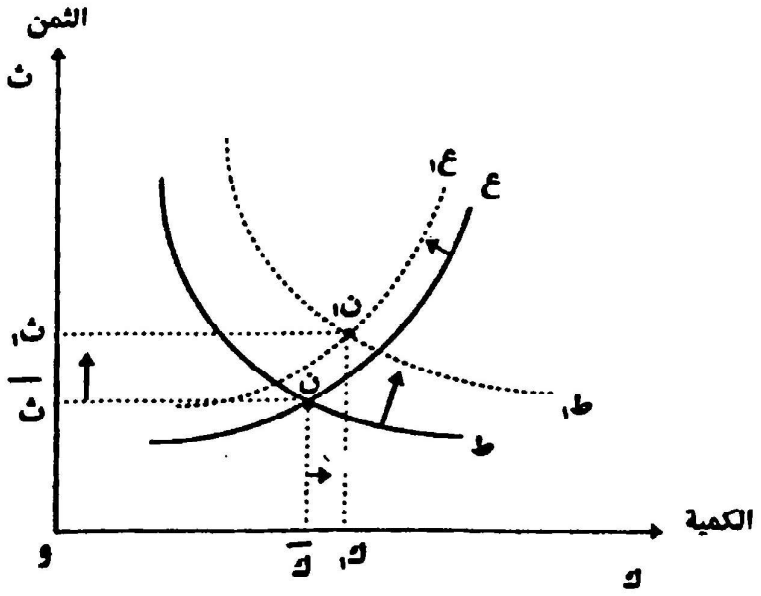

الشكل (٣-١٤)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إرتفاع الثمن التوازنى من (و$\bar{ث}$) إلى (و ث١) .
- زيادة الكمية التوازنية من (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) .

٣ - زيادة الطلب بمقدار أقل من نقص العرض :

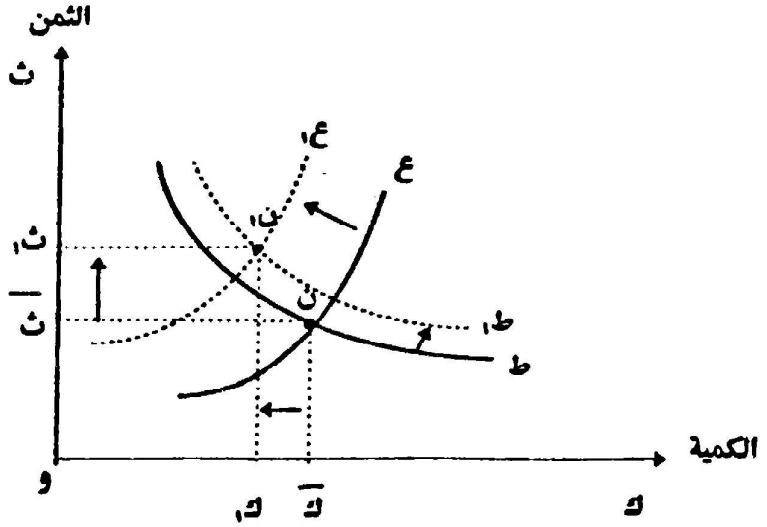

الشكل (١٣-١٥)

الأثر على الوضع التوازنى هـو:

- إرتفاع الثمن التوازنى من (وث) إلى (وث١).
- إنخفاض الكمية التوازنية من (وك) إلى (وك١).

رابعاً : نقص الطلب وزيادة العرض :

١ - نقص الطلب بمقدار يعادل زيادة العرض :

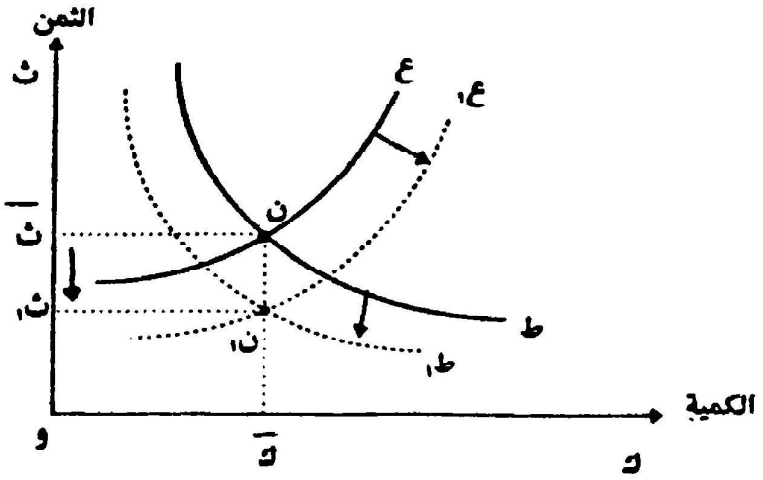

الشكل (٣-١٦)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إنخفاض الثمن التوازنيـة مـن (و$\bar{ث}$) إلى (و ث$_{1}$) .
- ثبات الكميـة التوازنيـة عنـد (و$\bar{ك}$) .

٢ - نقص الطلب بمقدار أكبر من زيـادة العـرض :

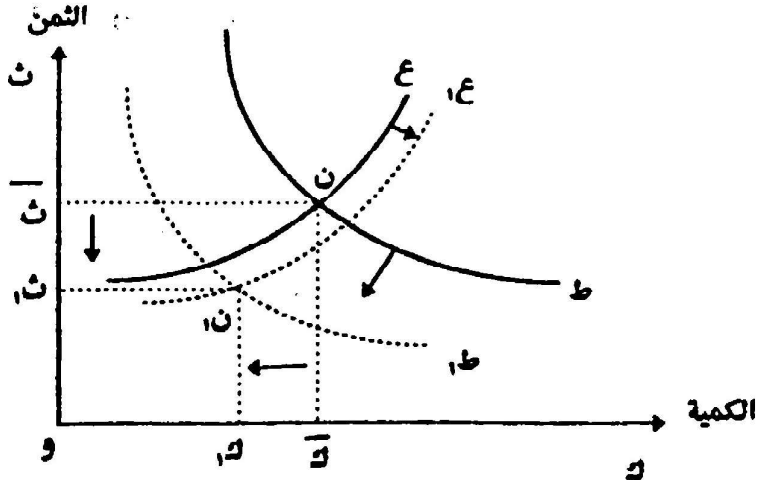

الشكل (٣-١٧)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إنخفاض الثمن التوازنيـة مـن (و$\bar{ث}$) إلى (و ث$_{1}$) .
- إنخفاض الكمية التوازنيـة مـن (و$\bar{ك}$) إلى (و ك$_{1}$) .

٢ - نقص الطلب بمقدار أقل من زيـادة العـرض :

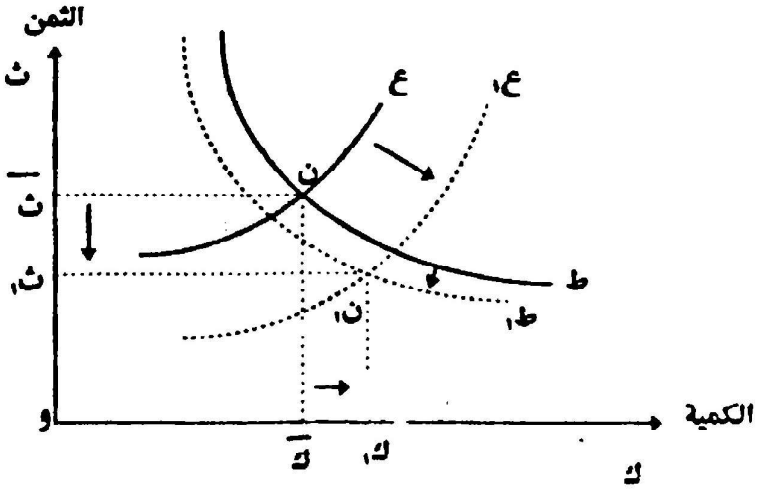

الشكل (٣-١٨)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إنخفـاض الثمـن التوازنيـة مـن (وث) إلى (وث،) .
- زيـادة الكميـة التوازنيـة مـن (وك) إلى (وك،) .